



تعاون لحل الصراع  
Taawon for Conflict Resolution

# نتائج استطلاع رأي حول تأثير النظام الانتخابي على الوحدة المجتمعية والنزاعات العائلية.



2026



**تعاون لحل الصراع**  
Taawon for Conflict Resolution



**مؤسسة تعاون لحل الصراع**

**فريق العمل**

د. رمزي عودة

أ. حازم عمرو

مراجعة علمية: د. هاني سميرت

أ. فارس سعيد

تصميم: أ جميلة منصور

# تعاون لحل الصراع

منذ تأسيسها عام 2002، تواصل مؤسسة تعاون لحل الصراع ترسيخ حضورها كمؤسسة فلسطينية رائدة تعمل على تمكين الشباب وتعزيز ثقافة الحوار والسلم الأهلي. تنطلق "تعاون" من إيمانها العميق بأن الوعي والمعرفة يشكّلان الأساس في التعامل الفعّال والسلمي مع النزاعات، وتسعى من خلال برامجها إلى ترسيخ قيم الفهم والاحترام والتعاون في مجتمع متنوع ومتداخل الثقافات.

تستهدف المؤسسة فئة الشباب في مختلف مناطق فلسطين، بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدمج في عملها البعد القيمي والأخلاقي والفلسفي ضمن رؤيتها لإحداث تغيير اجتماعي سلمي ومستدام. كما تولي اهتمامًا خاصًا بإدماج مفاهيم الوساطة وحل النزاع والتثقيف السلمي في مختلف مجالات حياة الشباب، الأمر الذي مكّنها من بناء شبكة واسعة من الشراكات مع الجامعات الفلسطينية والمنظمات الشبابية ومؤسسات المجتمع المدني محليًا ودوليًا.

وتعمل "تعاون" من خلال حملاتها ونشاطاتها المنتشرة في مختلف محافظات الوطن على توحيد الطاقات الفلسطينية حول رؤية مشتركة تقوم على فهم أعمق لثقافة النزاع، وصولًا إلى وحدة وطنية أكثر تماسكًا وقدرة على إحداث التغيير السياسي والاجتماعي، مستندة في ذلك إلى شراكات استراتيجية مع الشباب، الجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني داخل فلسطين وخارجها.

# الملخص التنفيذي

يعرض هذا التقرير نتائج استطلاع رأي شمل عينة قوامها 408 مشارك/ة حول أثر الانتخابات البلدية الأخيرة، وبشكل خاص نظام القائمة المفتوحة، على الوحدة المجتمعية، والنزاعات العائلية، ومستويات الثقة والمشاركة السياسية. وتُظهر النتائج بوضوح أن نظام القائمة المفتوحة، كما طُبّق في هذه الانتخابات، ارتبط بتعميق الانقسامات والتوترات داخل المجتمع المحلي، بما أضعف وظيفة الانتخابات كأداة لتعزيز الاستقرار السياسي المحلي.

على مستوى تقييم النظام الانتخابي، تكشف النتائج عن انقسام حاد في اتجاهات الرأي العام؛ إذ صنّف 49.1% النظام بأنه ممتاز أو جيد مع سلبيات، في مقابل 40.2% اعتبروه غير مناسب أو سيئاً ويزيد الانقسامات. وينعكس هذا الانقسام مباشرة على ضعف الرضا عن نتائج الانتخابات، حيث عبّر 48.3% من المشاركين عن عدم رضاهم، مقابل 39.9% فقط أبدوا درجات مختلفة من الرضا، ما يشير إلى تآكل القبول المجتمعي بمخرجات العملية الانتخابية في ظل هذا النظام.

وتكشف النتائج عن أثر سلبي واسع على الوحدة المجتمعية؛ فقد وصف 74.1% من المشاركين العلاقة بين القوائم العشائرية والقوائم الحزبية بأنها تنافس حاد أو صراع مفتوح، فيما أكّد 73.1% أن الانتخابات أسهمت في تعزيز الانقسامات داخل المجتمع المحلي. كما أشار 79.8% إلى أن الانتخابات زادت من الولاءات العشائرية على حساب الولاءات الوطنية والحزبية، وهو ما يعكس اختلالاً بنيوياً في طبيعة التنافس السياسي المحلي، عزّزه نظام القائمة المفتوحة.

وعلى مستوى القوائم المتنافسة، يتضح تفكّك داخلي مؤثّر؛ إذ أفاد 57.9% بوجود خلافات كبيرة داخل القوائم، وأكّد 78.8% أن هذه الخلافات خفّضت ثقة الناخبين بالقوائم الانتخابية. كما رأى 49.4% من المشاركين أن القرارات داخل القوائم تُتخذ بفعل ضغوط أطراف مهيمنة أو خارجية، في مقابل 12.7% فقط اعتبروا أنها تُتخذ ديمقراطياً وبشفافية، ما يدل على ضعف الحوكمة الداخلية في ظل النظام الانتخابي القائم.

في المقابل، تُظهر النتائج تحسّناً تمثلياً نسبياً في مشاركة الشباب والنساء؛ حيث أبدى 62.6% رضاهم عن مشاركة الشباب، وقيّم 63.3% تمثيل المرأة بإيجابية، وهو ما يُعزّز جزئياً إلى رفع الحصة المخصّصة للنساء (نسبة التمثيل النسائي). غير أنّ هذا التقدّم يبقى تقدّماً شكلياً في جوهره، في ظل تأكيد 72.1% من المشاركين وجود ضغوط عشائرية أو عائلية مباشرة وغير مباشرة تؤثر على خيارات النساء الانتخابية، بما يحدّ من استقلالية مشاركتهن السياسية.

وتتصدّر أزمة الثقة بنزاهة العملية الانتخابية أسباب ضعف المشاركة، إذ حدّدها 45.5% كسبب رئيسي، تليها الشروط السياسية الإلزامية (29.2%) والظروف الاقتصادية والأمنية (26%). وفي المقابل، اعتبر 53.8% من المشاركين أن تعديل النظام الانتخابي ليكون أقل إثارة للنزاعات هو الإجراء الأكثر فاعلية لتقليل التوترات مستقبلاً، إلى جانب الحوارات المجتمعية وتعزيز دور المؤسسات المحلية.

## ملخص النتائج

هنالك انقسام حاد في تحديد اتجاهات الرأي العام تجاه النظام الانتخابي الجديد (نظام القائمة المفتوحة) مع ميل عام لعدم الرضا

هنالك حالة عامة من اتجاهات عدم الرضا الشعبي حول نتائج الانتخابات

هنالك حالة عامة من اتجاهات الرضا الشعبي حول مشاركة الشباب والنساء وتمثيلهم في انتخابات الهيئات المحلية الأخيرة.

- ◀ - ان الانتخابات الأخيرة عززت العشائرية على حساب الاحزاب السياسية
- ◀ - ان الانتخابات الأخيرة عززت الانقسامات المجتمعية والتوترات
- ◀ - يعتبر نظام القائمة المفتوحة من أهم العوامل التي أدت الى اثاره النزاعات داخل القوائم والعائلات.
- ◀ - ان نظام القائمة المفتوحة ساهم بشكل واضح في الصراع داخل الاحزاب وداخل العائلات.
- ◀ - هنالك درجة عالية من ضعف ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية ونزاهتها.
- ◀ - أظهرت النتائج بأن أعلى ثلاثة أسباب أدت إلى ضعف مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية الأخيرة هي:

1- عدم الثقة بالعملية الانتخابية أو بنزاهتها

2- شروط سياسية الزامية مثل الالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية

3- الظروف الاقتصادية والامنية الصعبة .

أظهرت النتائج بأن أهم أسباب ذات فاعلية لتقليل التوترات والانقسامات المرتبطة بالانتخابات المحلية مستقبلاً من وجهة نظر المبحوثين، هي :

1- تعديل النظام الانتخابي ليكون أقل اثاره للنزاعات

2- اجراء حوارات مجتمعية قبل الانتخابات وبعدها

3- تعزيز دور المؤسسات المحلية ( المراكز الشبابية / الدينية / المدارس) في ادارة التوترات.

## العينة الديمغرافية :

عينة عشوائية عددها 408

الجزء الاول: المتغيرات الديمغرافية:

- الفئة العمرية:

بلغت نسبة توزيع العينة ديمغرافيا كالتالي :

12.3% من سن 18-25 عام

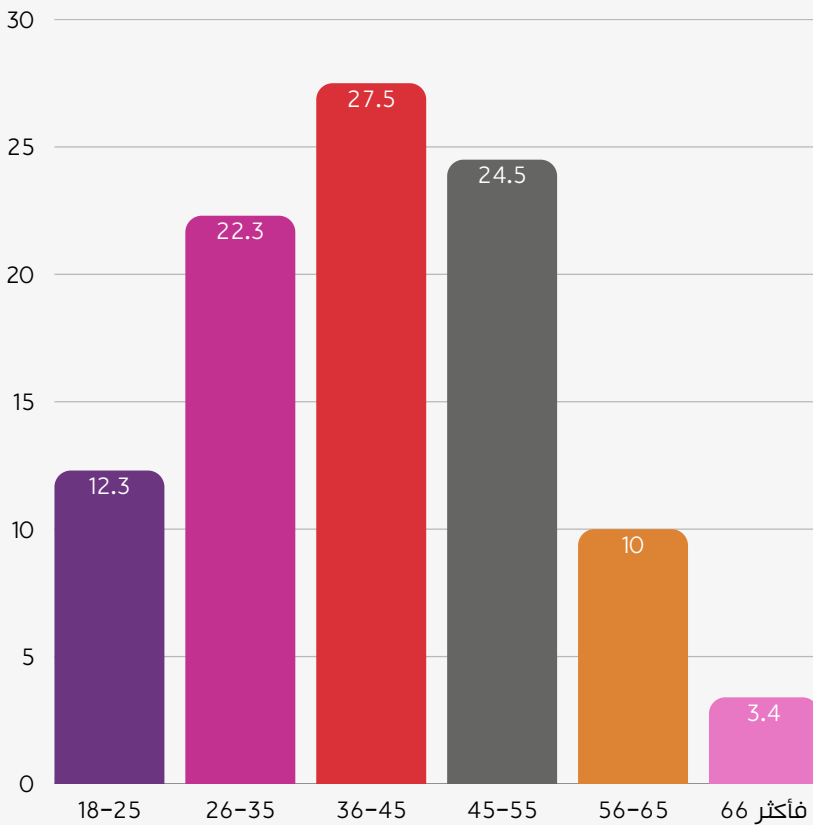
22.3% من سن 26-35 عام

27.5% من سن 36-45 عام

24.5% من سن 45-55 عام

10% من سن 56-65 عام

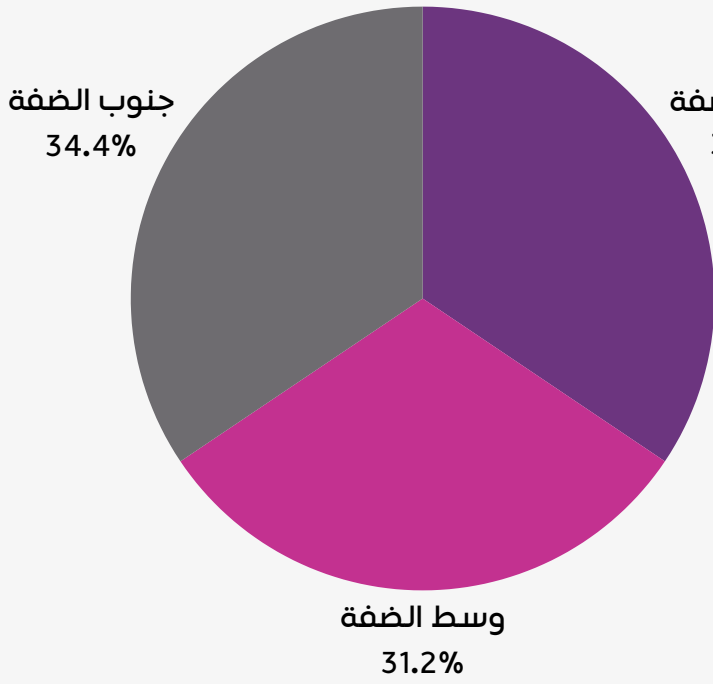
3.4% من سن 66 عام فأكثر



يلاحظ في توزيع العمر بالنسبة للعينة الديمغرافية ارتفاع نسبة الشباب دون عمر 35 عام بواقع 34.6% وهي نسبة عادلة لا سيما اذا ما اخذنا بالاعتبار ان سن الشباب المعتمد في التعريف الدولي للشباب انه دون 29 عام. وبالتالي يمكن القول ان توزيع العينة يعكس توزيع المجتمع الفلسطيني الفتي.

## المنطقة الجغرافية

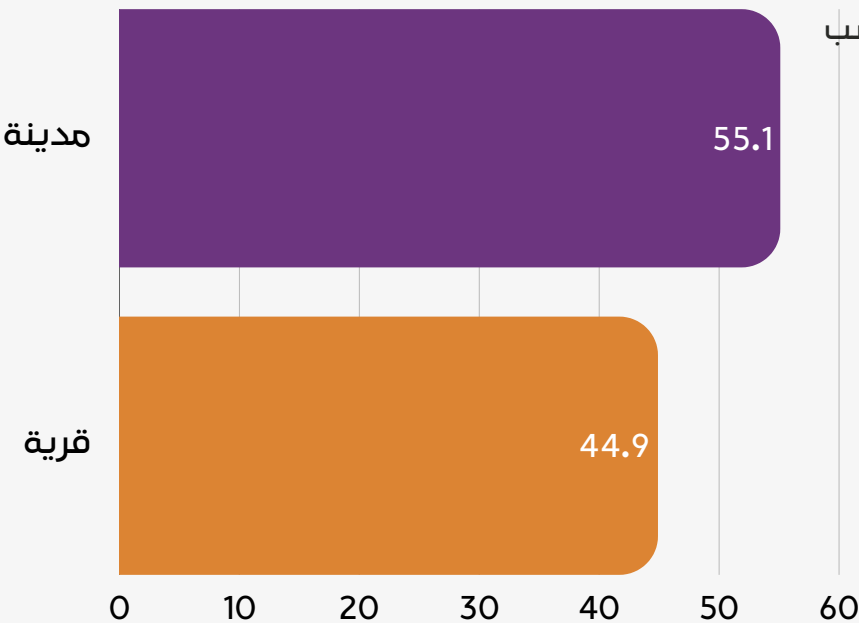
### - المنطقة الجغرافية



وزعت العينة توزيعا مثاليا الى حد ما حسب المنطقة الجغرافية التي ينتمي اليها المبحوثين وذلك حسب التالي :

33.8% شمال الضفة (جنين، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت) 30.6% وسط الضفة (رام الله، البيرة، القدس، أريحا) / 33.8% جنوب الضفة (بيت لحم، الخليل).

### - المكان



وزعت العينة توزيعا مثاليا الى حد ما حسب مكان السكن وذلك حسب التالي :

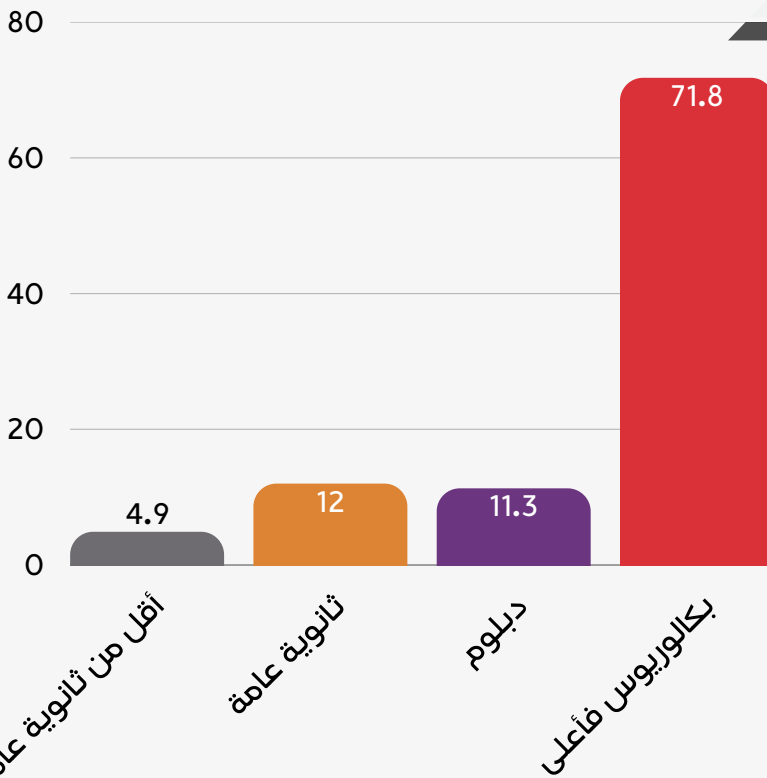
55.1% مدينة / 44.9% قرية

## النوع الاجتماعي

وزعت العينة توزيعاً مثالياً إلى حد ما حسب النوع الاجتماعي، حيث يعكس هذا التوزيع واقع المجتمع الفلسطيني بارتفاع نسبة الذكور عن الإناث، وذلك حسب التالي:



## المستوى التعليمي:

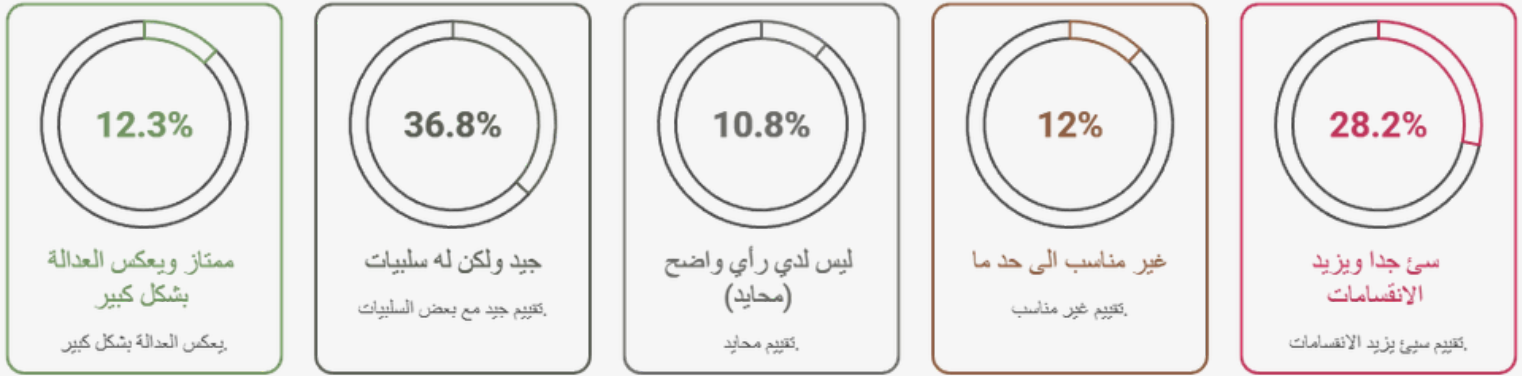


وزعت العينة توزيعاً مثالياً إلى حد ما حسب المستوى التعليمي، حيث يعكس هذا التوزيع واقع المجتمع الفلسطيني كمجتمع متعلم، وذلك حسب التالي:

## الجزء الثاني: الرأي العام في النظام الانتخابي والمشاركة

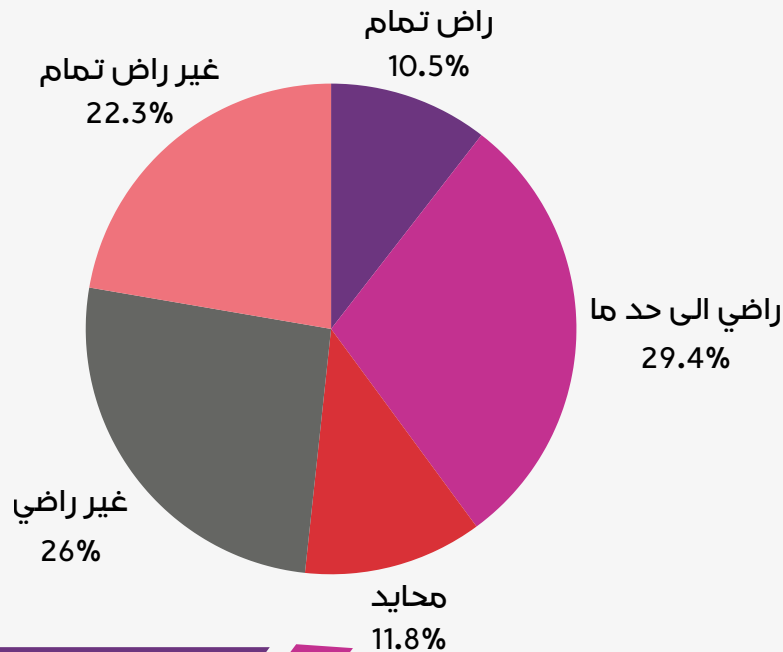
ما رأيك في نظام التمثيل النسبي (القائمة المفتوحة) المستخدم في الانتخابات البلدية؟

جاءت اجابات المبحوثين حسب التوزيع التالي



يلاحظ من اجابات المبحوثين على نسبة الرضا عن النظام الانتخابي بوجود انقسام حاد في المجتمع الفلسطيني، فبالرغم من ان أكثر من 49% من المبحوثين أعربوا عن رضاهم عن هذا النظام بدرجة ممتاز او جيد ( 12.3% ممتاز ويعكس العدالة بشكل كبير، 36.8% جيد ولكن له سلبيات )، الا ان نسبة عدم الرضا ما زالت مرتفعة والتي تجاوزت 40% ( 12% غير مناسب الى حد ما 28.2% سيئ جدا ويزيد الانقسامات) وهذا يشير كما قلنا سابقا بوجود انقسام وربما غموض امام الرأي العام حول درجة فعالية هذا النظام.

ما هو مستوى رضاك عن نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة؟



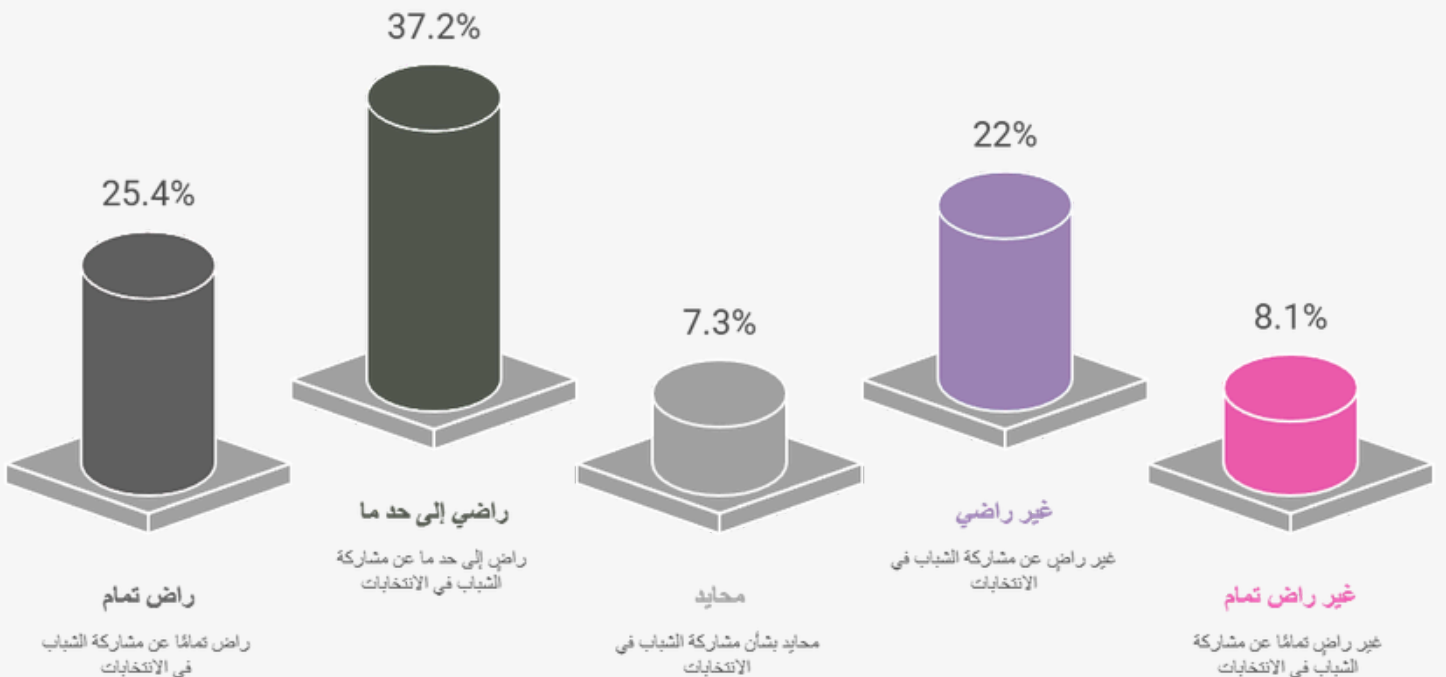
اعربت اغلبية المبحوثين عن درجة من عدم الرضا حول نتائج الانتخابات بواقع 48.3% ( % غير راضي  
22.3% غير راض تمام ) مقابل درجة رضا أقل بواقع 39.9% ( % راض تمام، 29.4% راضي الى حد  
ما )

وهذه النتائج تشير إلى عدم وجود رضا عن نتائج الانتخابات في اطار النظام الانتخابي الجديد (نظام  
القائمة المفتوحة) وان هذا النظام الذي اريد له ان يؤدي الى تحقيق درجة رضا اعلى عن الانتخابات  
قد فشل في وظيفته وأدى الى عكس المطلوب.

وإذا ما قارنا إجابات المبحوثين في هذا السؤال (درجة الرضا عن نتائج الانتخابات) مع اجابات  
المبحوثين في السؤال السابق (درجة الرضا عن النظام الانتخابي)، نجد ان المبحوثين لم ينجحوا في  
الربط بين نتائج الانتخابات وبين استخدام النظام الانتخابي الجديد. بكلمات اخرى، فان المبحوثين  
الذين اعربوا عن درجة من الرضا عن النظام الانتخابي - وهي بالمناسبة ليست درجة كبيرة كما قلنا  
سابقا- لم يفسروا عدم رضاهم عن نتائج الانتخابات بانها مرتبطة باستخدام النظام الانتخابي  
الجديد وهذا التناقض مرده الى عدم اختبار الجمهور وخبرته بالنظام الانتخابي الجديد اولاً، وبسبب  
طغيان عوامل اخرى اكثر اهمية على نتائج النظام الانتخابي مثل العشوائية.

### ما هو مستوى رضاك عن مشاركة الشباب في الانتخابات؟

#### مستوى رضا الشباب عن المشاركة في الانتخابات

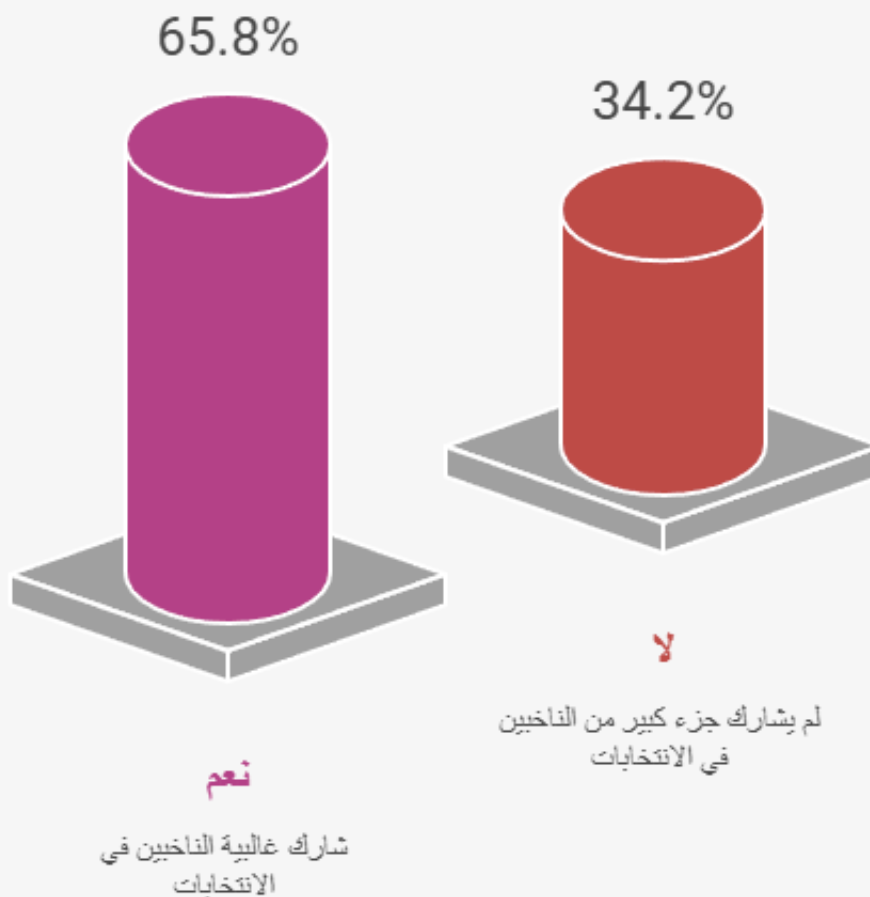


في الواقع، تشير النتائج بأن هنالك نسبة رضا عالية حول مشاركة الشباب في الانتخابات بواقع (25.4% راضٍ تمامًا)

(37.2% راضٍ إلى حد ما) مقابل نسبة عدم رضا أقل بكثير بواقع 30.1% (22% غير راضٍ، 8.1% غير راضٍ تمامًا). وهذا يشير إلى أن رضا بدرجة عالية عن مشاركة الشباب وهو أحد مقاصد النظام الانتخابي الجديد (القائمة المفتوحة) باعتبار الشباب فئة مهمشة وباعتبار أن القانون الانتخابي الجديد خفض نسبة الترشح للانتخابات من 25 عام إلى 23 عام وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات سواء بالترشح أو بالاقتراع.

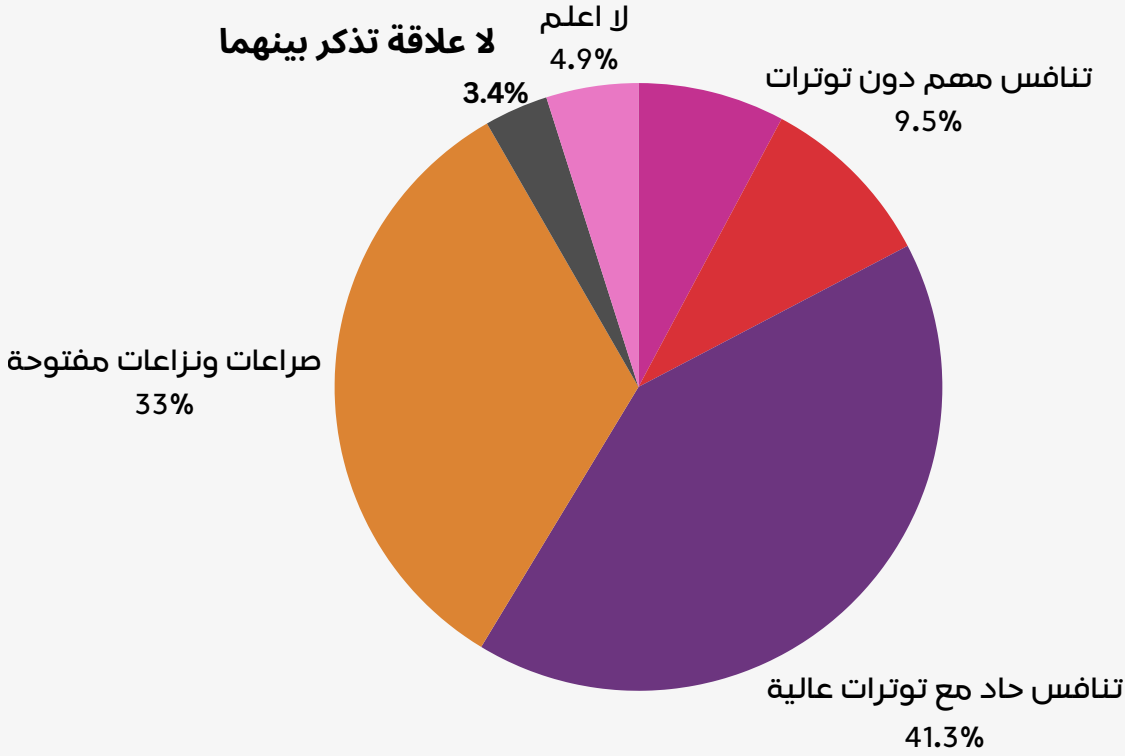
### هل شاركت في التصويت في الانتخابات البلدية الأخيرة؟

هذه الإجابات تعكس وجود نسبة جيدة جدًا للمشاركة في انتخابات الهيئات المحلية ولكنها ليست بالضرورة تعكس نسبة التصويت الواقعي في المجتمع الفلسطيني حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي 54%. ومع ذلك يمكن القول أن ارتفاع نسبة التصويت لدى المبحوثين تؤكد حقيقة أن عينة الدراسة أكثر اهتمامًا بالشأن العام وهذا جعل نسبة إجابات (محايد) في الأسئلة السابقة صغيرة نسبيًا حيث أنها تتراوح في العادة في استطلاعات الرأي العام نسبة بين 15%-20%.



## الجزء الثالث: طبيعة العلاقة بين القوائم العشائرية والحزبية

كيف تصف العلاقة العامة بين القوائم العشائرية والقوائم الحزبية خلال الانتخابات الأخيرة في منطقتك؟



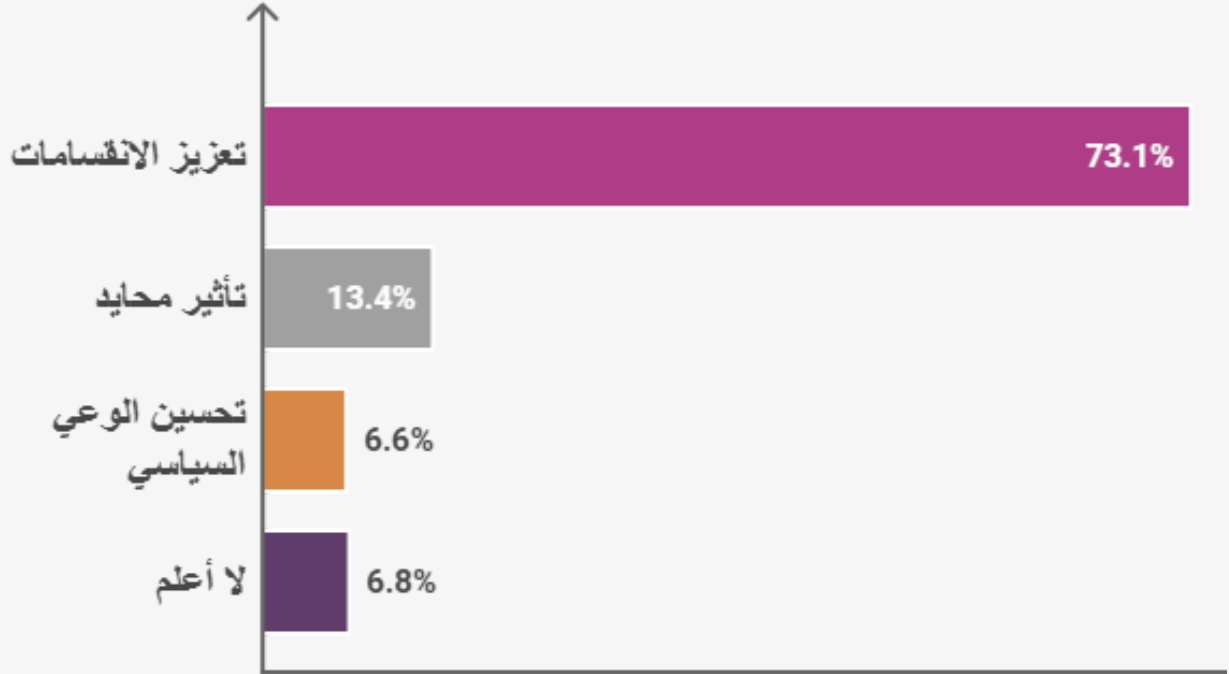
تشير النتائج الى ان الاتجاه العام للمبجوثين حول العلاقة بين الاحزاب والعشائر في انتخابات الهيئات المحلية الاخيرة هي علاقة تنافسية الى حد كبير بواقع 74.1% ( 41.3% تنافس حاد مع توترات عالية، 33% صراعات ونزاعات مفتوحة). ان هذه النسبة المرتفعة تعكس العوامل التالية:

1- ان النظام الانتخابي الجديد ( القائمة المفتوحة) اثر سلبا على ارتفاع مؤشرات الصراع بين الاحزاب والعشائر من خلال النص على ترتيب الاسماء داخل القائمة وهو ما اذكى الصراع بين العشائر والاحزاب.

2- طغيان العشائرية على الاحزاب لاسيما ان القوائم الحزبية في الانتخابات الاخيرة لم تتجاوز 12.5% من مجمل القوائم المتنافسة وهذا يشير الى غلبة العشائرية على الحزبية في هذه الانتخابات بشكل كبير

3- ارتفاع نسبة القوائم التوافقية ( قوائم التزكية) حيث وصلت الى نحو 199 بلدية وهيئة محلية مما يشير الى التوافق العشائري اكثر منه للتوافق الحزبي.

## برأيك، كيف أثرت الانتخابات الأخيرة على الوحدة المجتمعية الداخلية (بين العائلات والأحزاب)؟

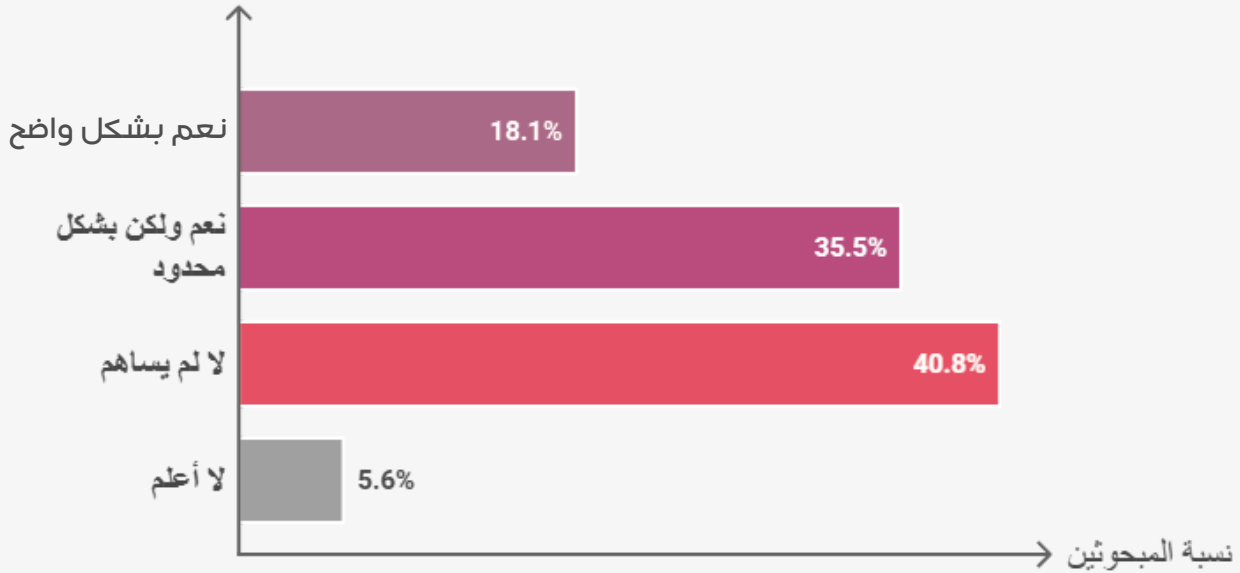


في الواقع، ان نتائج اجابات المبحوثين على هذا السؤال مرتبطة بشكل كبير بنتائج اجابات المبحوثين في السؤال السابق، فالاتجاه العام لدى المبحوثين بأن هذه الانتخابات ساهمت بتعزيز الانقسامات داخل المجتمع المحلي بواقع 73.1% وهي تقترب من نتائج المبحوثين في السؤال السابق حول العلاقة بين الاحزاب والعشائر والتي ادت الى انقسامات واضحة وجاءت نتائجها كما بينا سابقا بانها مرتفعة جدا بنحو 74.1%. والربط بين السؤالين يشير بشكل لا لبس فيه بان النظام الانتخابي الجديد ادس الى تعزيز الانقسامات المجتمعية كما ادس الى اذكاء الصراع بين الاحزاب والعشائر.



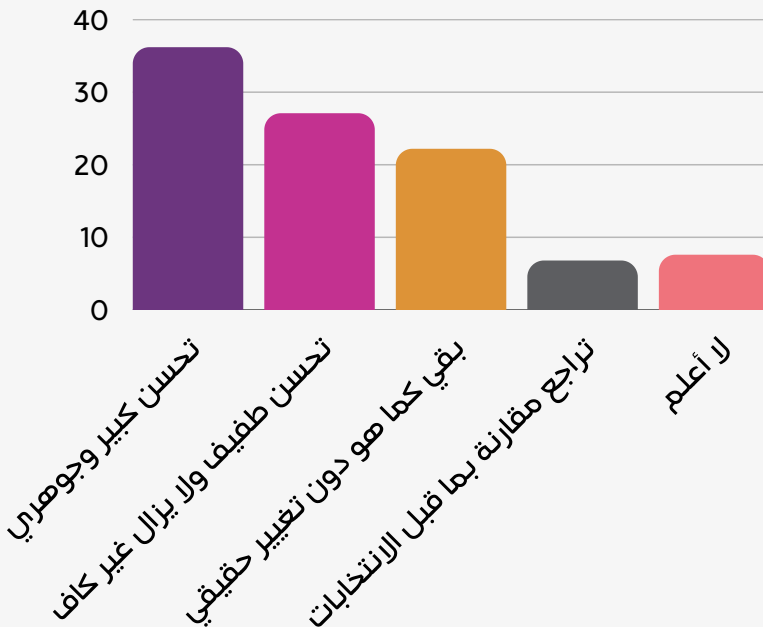
## الجزء الرابع: الكفاءات والتمثيل

هل ساهم نظام الانتخابات المحلية في إظهار مرشحين أكفاء من العائلات الصغيرة (غير الموسعة)؟



تشير الإجابات إلى نسبة عالية من اتجاهات الرأي العام تؤكد مستوى رضا مقبول حول مدة مساهمة النظام الانتخابي الجديد من إبراز مرشحين أكفاء من عائلات صغيرة بواقع 53.6% مفصلة كالآتي 18.1% نعم بشكل واضح، 35.5% نعم ولكن بشكل محدود (مقابل 40.8% اعتبرهم لم يساهم).

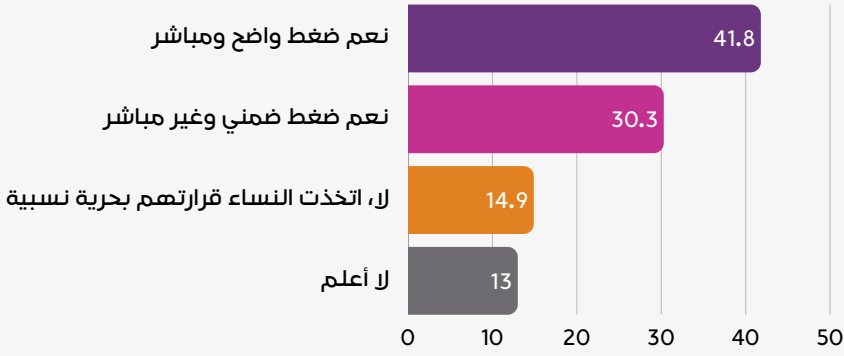
برأيك، كيف تُقيم تأثير الانتخابات الأخيرة على تمثيل المرأة في المجالس المحلية؟



تشير النتائج إلى غالبية المبحوثين يقيمون تمثيل المرأة في الانتخابات الأخيرة بالإيجابي بواقع 36.3% مفصلة كالآتي 36.2% تحسن كبير وجوهري، 27.1% تحسن طفيف ولا يزال غير كاف) مقابل 22.2% دون تغيير حقيقي و6.8% تراجع في تمثيل المرأة. وبالطبع تعود هذه النتيجة الإيجابية إلى رفع نظام الكوتا النسوية من 20% إلى 30% في النظام القائمة المفتوحة مما أدى إلى بروز تأثير إيجابي أكبر للمرأة.

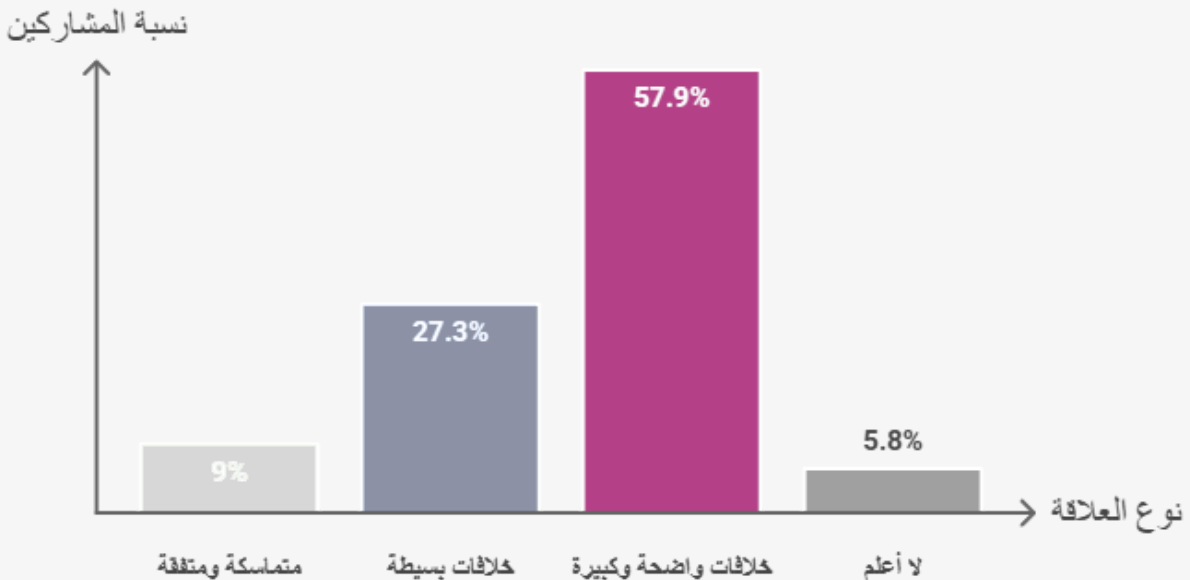
## هل لاحظت وجود ضغط عشائري أو عائلي على النساء في اختيار من يصوتن له؟

تشير النتائج الى تنامي اتجاه التأثير المجتمعي على اختيارات النساء الاقتراعية بواقع كبير مقداره 72.1% مفصلة كالآتي (41.8% نعم ضغط واضح ومباشر، و30.3% نعم ضغط ضمني وغير مباشر)، مقابل فقط 14.9% اعتبروا النساء يتخذن قراراتهم الانتخابية بحرية نسبية. هذه النتائج تؤكد ان برغم ارتفاع نظام الكوتا النسوية في الانتخابات الهيئات المحلية الجديدة ما زالت المرأة عاجزة عن اتخاذ قراراتها الانتخابية بحرية وانه يمارس عليها ضغوط مجتمعية في هذا الإطار بسبب ارتفاع منسوب ذكورية المجتمع الفلسطيني.



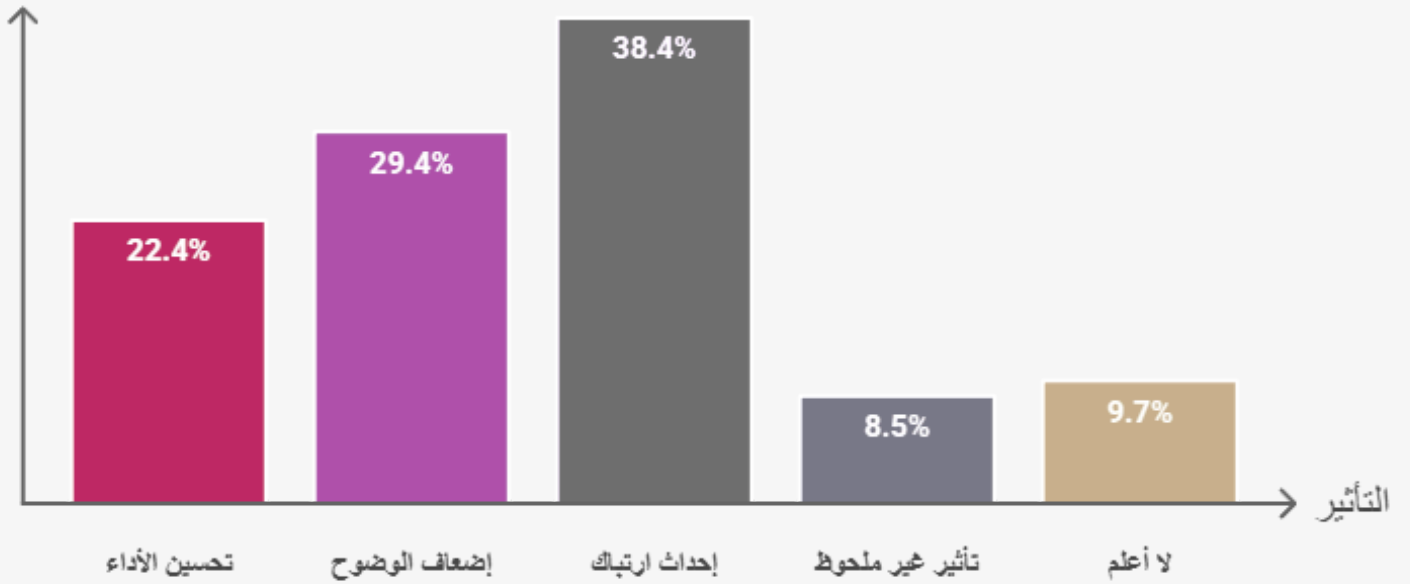
## الجزء الخامس: النزاعات الداخلية في القوائم والتحالفات

بناءً على ما تداولته وسائل الإعلام أو ما سمعته من معارفك، كيف تتصور العلاقة داخل القوائم الحزبية أثناء الحملة الانتخابية؟



تشير النتائج الى اغلبيه واضحة في اجابات المبحوثين تؤكد ان النظام الانتخابي الجديد يعزز الانقسامات داخل القوائم برده كبيرة سواء كانت حزبية او عشائرية بواقع 57.9% مقابل 27.3% اعتبارها خلافات بسيطة غير مؤثرة، و9% فقط من اجابات المبحوثين أكدت على القوائم بقيت متماسكة في اطار هذا النظام الانتخابي الجديد. وفي الواقع فان نظام القائمة المفتوحة (التصويت للقائمة والخمسة مرشحين في القائمة) يعزز التنافس بين مرشحي القائمة انفسهم للحصول على ترتيبات اعلى داخل القائمة بدلا من ان تركز القائمة على التنافس مع القوائم الاخرى.

برأيك، هل أدت التحالفات بين الأحزاب أو الشخصيات المستقلة إلى:



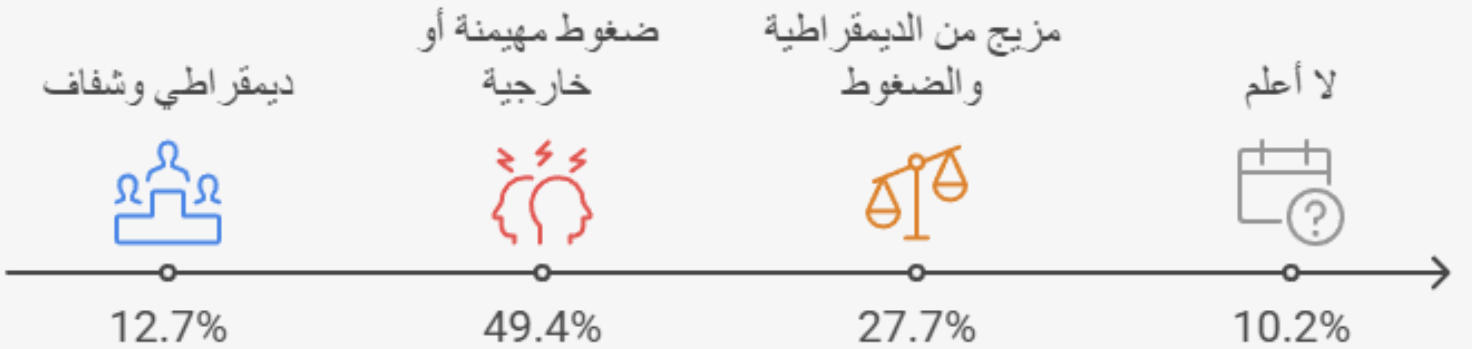
تشير النتائج الى ان هذه القوائم المشكّلة من أكثر من قوس مجتمعية وحزبية (قوائم التحالفات) اربكت الناخبين بواقع 38.4%، وانها اضعفت وضوح البرامج الانتخابية بواقع 29.4% مقابل 22.4% من المبحوثين أجابوا بانها قد أدت الى تحسين أداء القوائم في العملية الانتخابية. وهذه النتيجة تؤكد ان قوائم التحالف خلت من معايير واضحة للتحالف سواء كانت هذه التحالفات برامجية او سياسية وهذا بدوره اضعف ثقة الناخب بهذه القوائم وادى الى حدوث ارتباك لديه برغم انه العكس هو الذي يجب ان يحصل من حيث المبدأ حيث ان قوائم التحالف يفترض انها تعكس قوة حقيقية لكل اعضاء القائمة في العملية الانتخابية لاحتوائها على تحالفات أكبر ولكنها لم تؤدي هذه المهمة بسبب افتقارها للمعايير الواضحة للتشكل وتوزيع الصلاحيات.

هل تعتقد أن الخلافات الداخلية داخل القوائم (إن وجدت) أثرت على ثقة الناخبين في تلك القوائم؟



تشير النتائج الى وجود ضعف كبير في ثقة الناخبين بالقوائم المتنافسة في انتخابات الهيئات المحلية وذلك بسبب الخلافات واجيانا الصراعات داخل القائمة وذلك بواقع 78% مفصلة كالآتي ( 41.8% نعم، قلت الثقة بشكل ملحوظ / 37% نعم، قلت الثقة قليلا) مقابل فقط 12.4% اعتبروا ان هذه الخلافات الداخلية لم تؤثر على عامل الثقة بين القوائم والناخبين. وهذه النتيجة تؤكد ان نظام القائمة المفتوحة أدت الى زيادة التنافس بين اعضاء القائمة الواحدة، مما أدت الى اضعاف الثقة بين الناخب والقائمة التي يريد ان يصوت لها.

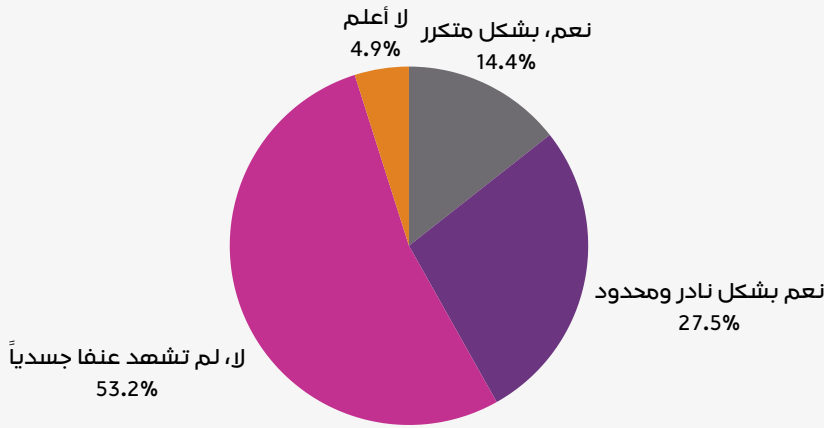
في تصورك، كيف تُتخذ القرارات الرئيسية داخل القوائم الحزبية في منطقتك؟



تشير النتائج الى غالبية المبحوثين حوالي 49.4% يرون ان القرارات المهمة داخل القائمة تتخذ نتيجة لضغوط خارجية او اطراف مهيمنة مقابل فقط 12.7% يرون ان القرارات داخل القائمة تتخذ بشكل ديمقراطي ومقابل 27.7% يرون ان هنالك مزيج من الاليات الديمقراطية والضغط الخارجية تستخدم لاتخاذ القرارات داخل القائمة. وهذه النتيجة تشير الى تأثيرات الاحزاب السياسية والعشائر التي يعود لها الفضل والقدرة في تشكيل القوائم وبالضرورة فان القرارات الاستراتيجية تتخذ بسبب نفوذ هذه القوس الخارجية. وربما هذا السبب لاسيما في الحالات العشائرية يضعف من المستوي الديمقراطي في الانتخابات ويجعل هذه القوائم اقل قدرة على تمثيل مصالح الناخبين لاسيما في الفوز في الانتخابات.

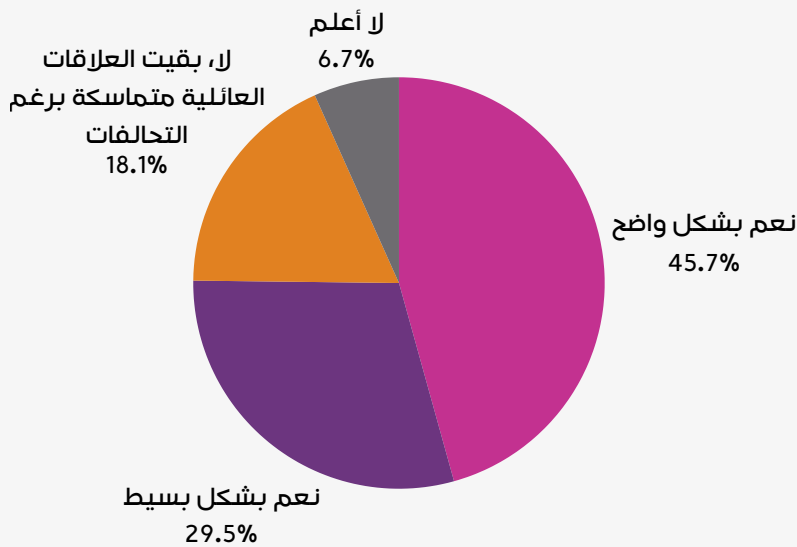
## الجزء السادس: العنف والعلاقات العائلية

هل شهدت منطقتك أي شكل من أشكال العنف الجسدي (اشتباكات، تهديدات، اعتداءات) مرتبطة بالانتخابات البلدية الأخيرة؟



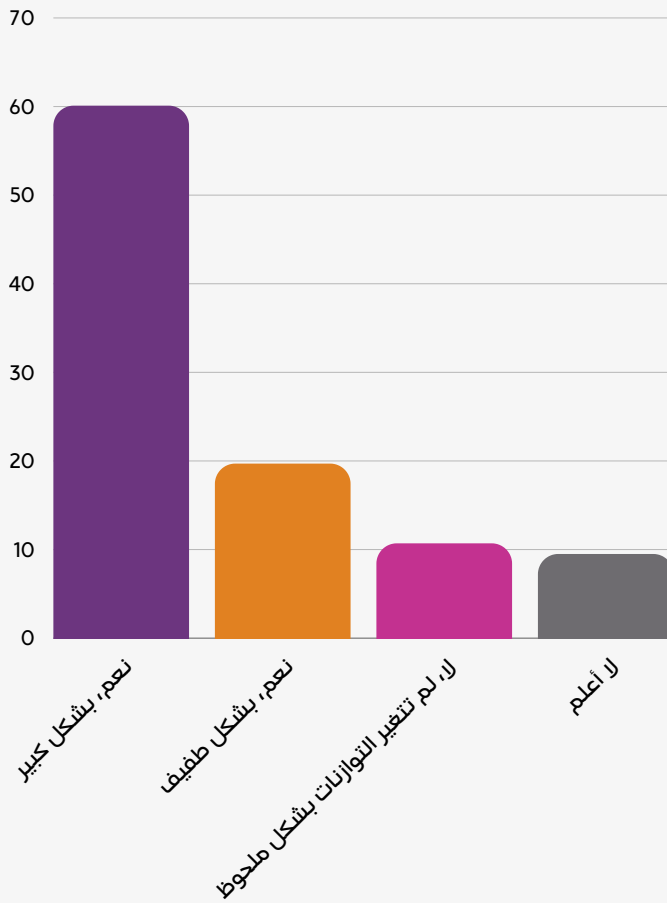
تشير النتائج الى تقييمات منخفضة من قبل المبحوثين لمستوى العنف الناجم عن العملية الانتخابية بواقع 53.3% مقابل 14.4% من الاجابات تحدثت عن تكرار حالات العنف و 27.5% عن ندرة حدوث حالات العنف الناجمة عن الانتخابات مثل الاشتباكات والطوش وحوادث الدهس والتهديد وغيرها. وبرغم وجود مستوى تقييمي اقل لحوادث العنف الى ان هذه النسب وان قلت فانها تعرقل العملية الانتخابية وتقلص من حجم المشاركة .

هل أدت التحالفات الانتخابية إلى تصعيد التوترات أو النزاعات بين العائلات في منطقتك؟



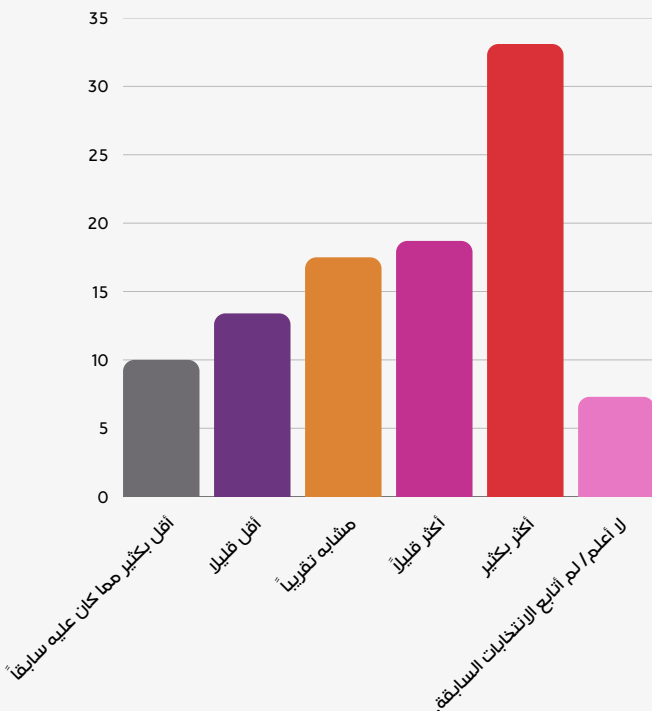
تشير النتائج الى تقييمات عالية حول تصعيد التوترات والنزاعات بين العائلات بسبب التحالفات والتنافس الانتخابية بواقع 76.6% مفصلة كالآتي 48.9% نعم بشكل واضح/ 27.7% نعم بشكل بسيط) مقابل فقط 17% اعتبروا ان هذه التحالفات لم تؤثر على تماسك العائلات. وهذه النتيجة تشير الى مزيد من الانقسامات ليس فقط بين العائلات والعشائر وانما ايضا داخل العائلة نفسها لاسيما ان القوائم المتنافسة داخل نفس المنطقة الانتخابية اعتمدت في الغالب على مرشحين من نفس العائلات مما ادنى الى اذكاء التوترات وربما احيانا الصراعات داخل العائلة نفسها لان مرشحها وزعوا على اكثر من قائمة انتخابية.

## هل تعتقد أن الانتخابات الأخيرة زادت من الولاءات العشائرية على حساب الولاءات الوطنية أو الحزبية؟



اعتبرت غالبية المبحوثين (79.8%) بأن الانتخابات الأخيرة زادت من الولاءات العشائرية على حساب الولاءات الوطنية أو الحزبية مفصلة كالآتي 60.1% نعم، بشكل كبير/ 19.7% نعم، بشكل طفيف) مقابل 10.7% اعتقدوا بعد تأثيرها. وهذه النتيجة تشير الى ان النظام الانتخابي الجديد عزز من العشائرية على حساب الحزبية، والسبب في ذلك هو ان العشائر الكبيرة لديها اصوات اكثر وبالتالي تستطيع انجاح مرشحا حتى في القوائم الحزبية وهي التي لم تتعدس 12.9% على اكثر تقدير، وهذا يؤكد ان القوائم العشائرية هي التي سيطرت على المشهد السياسي في انتخابات الهيئات المحلية ولعب النظام الانتخابي المفتوح الدور المهم في تعزيز العشائرية بشكل ملحوظ.

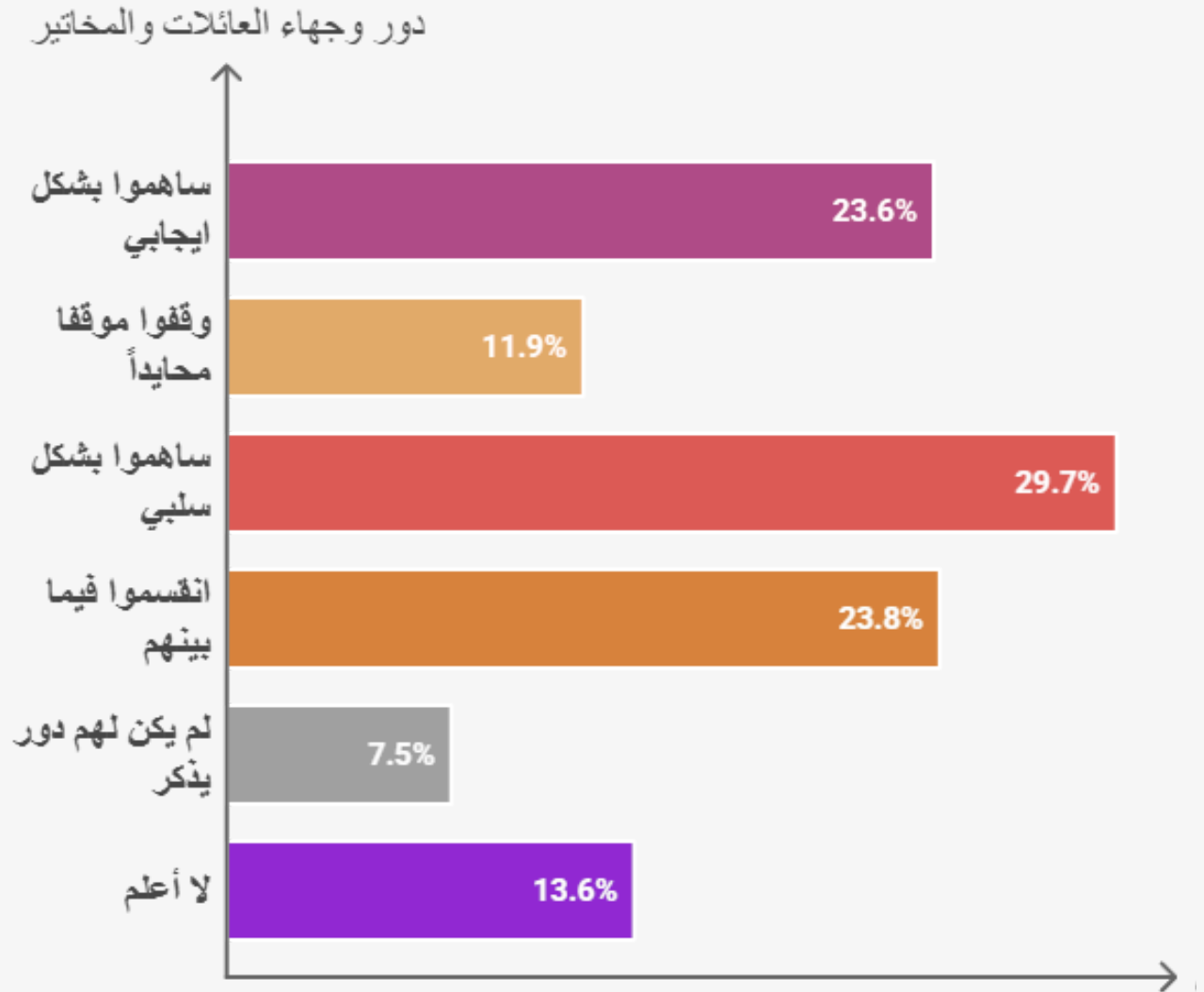
## مقارنةً بالانتخابات البلدية السابقة (قبل 2026)، كيف ترى مستوى النزاعات العائلية المرتبطة بالانتخابات هذه المرة؟



اعتبر غالبية المبحوثين بان مستوى النزاعات والتوترات العائلية المرتبطة بالعلمية الانتخابية كان أكثر حدة من انتخابات البلديات السابقة وذلك بواقع 51.8% مفصلة كالآتي (18.7% أكثر قليلاً/ 33.1% أكثر بكثير) مقابل 23.4% اعتبروها بمستوى أقل مفصلة كالآتي 10% أقل بكثير مما كان عليه سابقاً / 13.4% أقل قليلاً) و 17.5% اعتبروها متشابهة تقريباً. وهذه النتيجة تؤكد بأن النزاعات العائلية المرتبطة بالانتخابات هذه المرة ارتفع بشكل ملحوظ نتيجة لاستخدام نظام القائمة المفتوحة وهذا يدعم نتائج الاسئلة السابقة التي تم تحليلها.

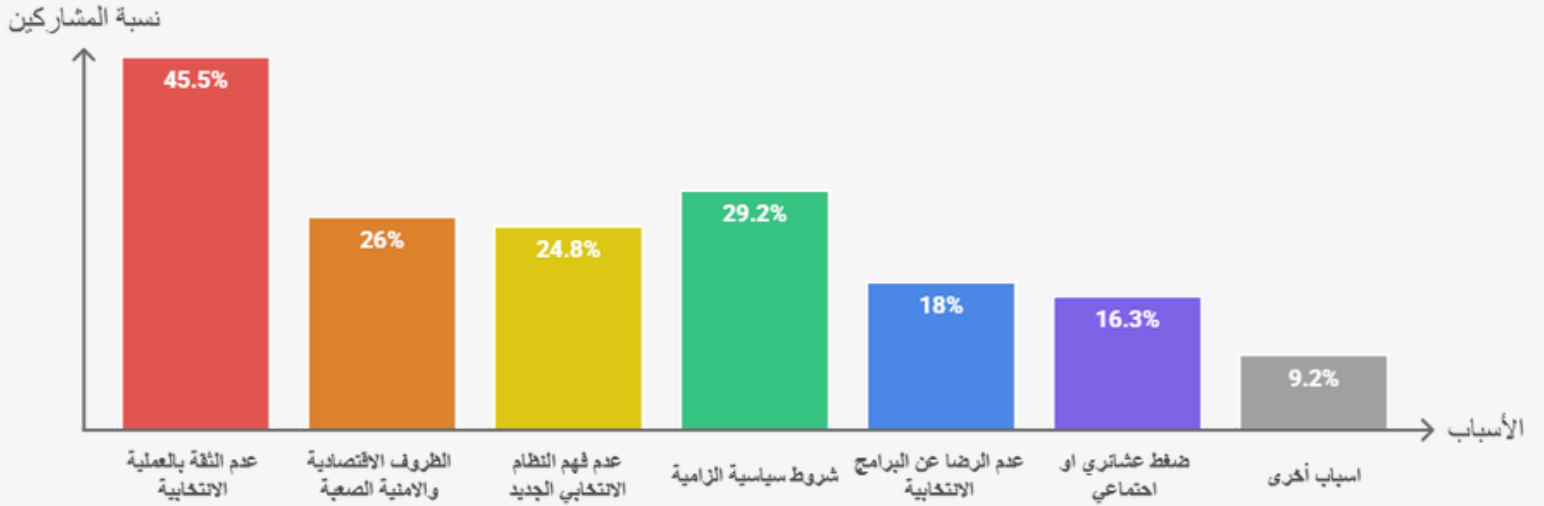
## الانتخابية؟ خلال الانتخابات الأخيرة، ما هو تقييمك لدور وجهاء العائلات والمخاتير في منطقتك تجاه النزاعات

تشير النتائج الى تقييم سلبي لدور وجهاء العائلات والمخاتير في المناطق الانتخابية تجاه النزاعات الانتخابية بواقع 53.5% مفصلة كالآتي 29.7% ساهموا بشكل سلبي في تأجيج النزاعات لصالح مرشحين معينين / 23.8% انقسموا فيما بينهم (بعضهم ساعد والبعض الآخر ضخم) ، مقابل 23.8% اعتبروا دورهم ايجابي في حل النزاعات الداخلية . وهذه النتيجة تؤكد ان العشائر بدل من ان تكون عنوانا للسلم الاهلي اصبحت وتحت تأثير العملية الانتخابية عنوانا للصراعات والتوترات الداخلية والخارجية وكان للعملية الانتخابية اثر بارز في هذه الموضوع.



## الجزء السابع: أسباب ضعف المشاركة

ما هو السبب الرئيسي الذي تعتقد أنه أدنى إلى ضعف مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية الأخيرة؟



أظهرت النتائج بأن أعلى ثلاثة أسباب أدت إلى ضعف مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية الأخيرة هي:

1- عدم الثقة بالعملية الانتخابية أو بنزاهتها بواقع 45.5%

2- شروط سياسية الزامية مثل الالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية بواقع 29.2%

3- الظروف الاقتصادية والامنية الصعبة بواقع 26%

وبالضرورة، فإنه من أجل تعزيز المشاركة الانتخابية في الانتخابات المقبلة علينا ان نقوم بتعزيز الثقة بالعملية الانتخابية اضافة الى الغاء البند الخاص بمنظمة التحرير وتحسين الظروف الاقتصادية والامنية. ولكن اللافت للنظر في هذه العوامل هو تصدر عامل " عدم الثقة بالعملية الانتخابية أو بنزاهتها" يلي العوامل التي أدت الى ضعف المشاركة الانتخابية وهذا يشير الى استئثار الناخبين بأن عوامل عدم النزاهة والضغط والتدخلات الخارجية تضعف من عوامل الصقة بالعملية الانتخابية.

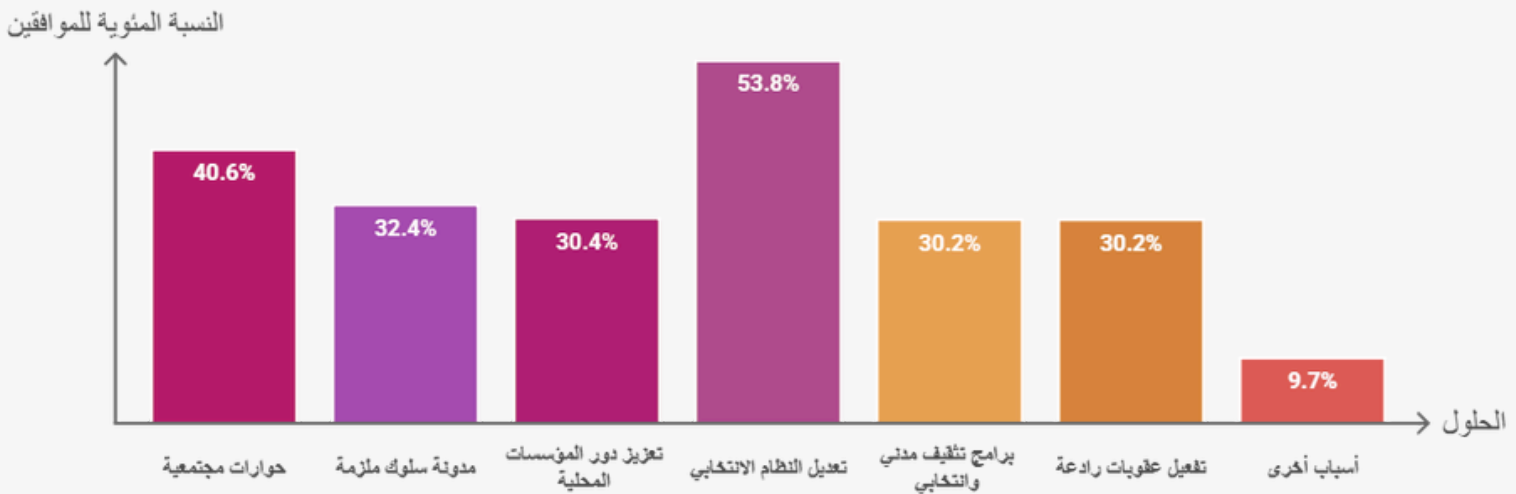
برأيك، إلى أي مدى كانت العملية الانتخابية الأخيرة مراعية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع، توفر أوراق بطريقة برايل، مساعدتي)؟



تشير النتائج الى وجود تقييم ايجابي مرتفع لدرجة مراعاة العملية الانتخابية للأشخاص ذوي الإعاقة بواقع 54.5% مفصلة كالآتي (21.7% مراعية بشكل ممتاز / 32.8% مراعية بشكل متوسط ) بعض التسهيلات موجودة لكنها غير كافية) مقابل فقط 18.7% وجدوا انها غير مراعية. وهذه النتيجة تشير الى وجود تطور فعلي في الخدمات الانتخابية التي تقدمها البلديات ولجنة الانتخابات في مجال المواطنة وتشير الازابات بانها غير كافية ولكنها قابلة للتطور بمزيد من الاهتمام.

## الجزء الثامن: مقترحات لتقليل التوترات

ما الذي تراه أكثر فاعلية لتقليل التوترات والانقسامات المرتبطة بالانتخابات المحلية مستقبلاً؟



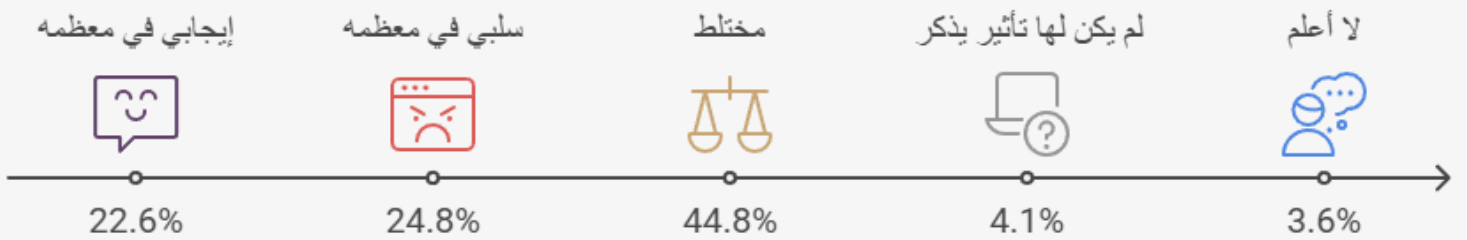
أظهرت النتائج بأن أهم أسباب ذات فاعلية لتقليل التوترات والانقسامات المرتبطة بالانتخابات المحلية مستقبلاً من وجهة نظر المبحوثين، هي :

- 1- تعديل النظام الانتخابي ليكون أقل إثارة للنزاعات بواقع 53.8%
- 2- اجراء حوارات مجتمعية قبل الانتخابات وبعدها بواقع 40.6%
- 3- تعزيز دور المؤسسات المحلية ( المراكز الشبابية / الدينية / المدارس) في ادارة التوترات بواقع 30.4%

والرافت للنظر في تحليل هذه العوامل هو شبه الاجماع على ضرورة تعديل النظام الانتخابي باعتباره أداة لتحقيق السلم الاهلي، كما ان العالمين الاخرين يرتبطان بشكل كبير في تقليل التوترات المجتمعية واثراء النقاش المجتمعي واتاحة المجال لدور أكبر للمؤسسات الوسيطة في تقليل الصراعات المجتمعية الناتجة عن العملية الانتخابية.

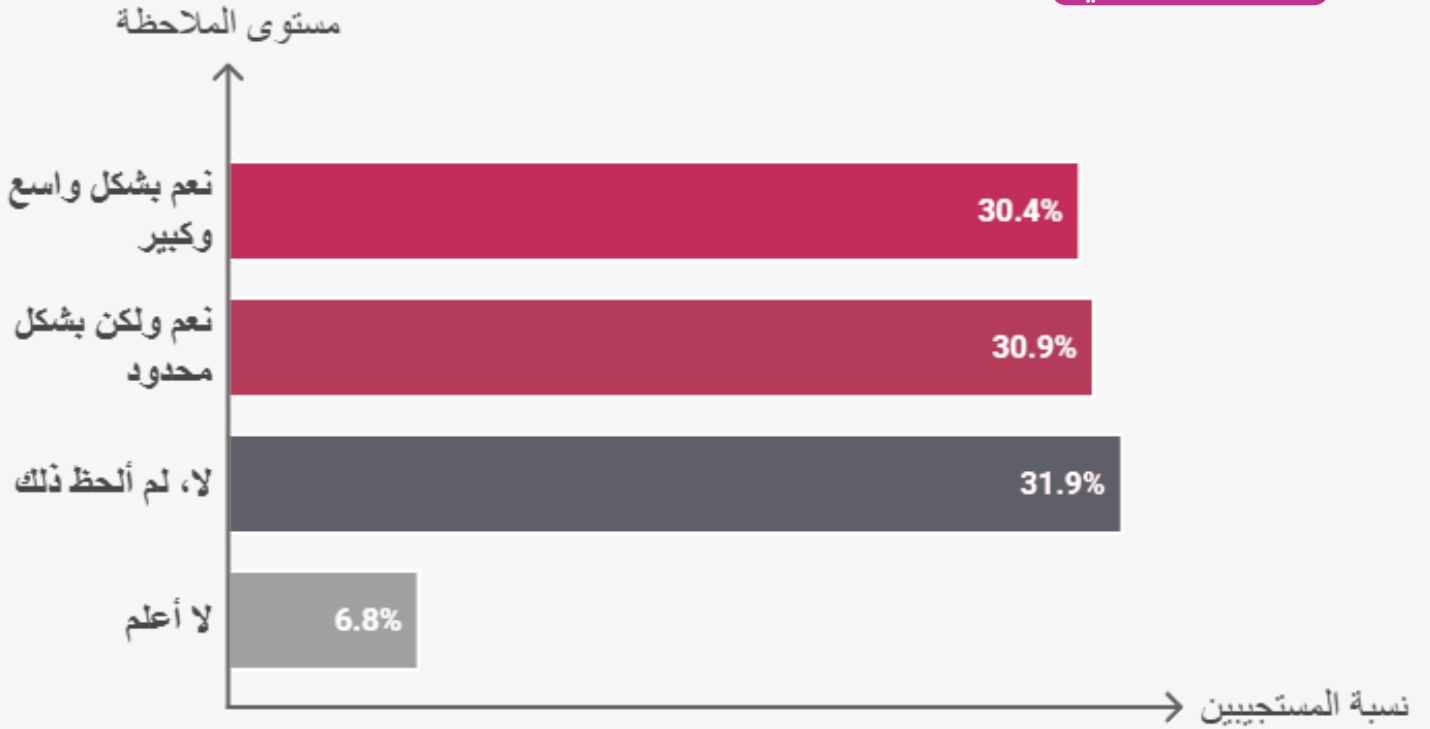
## الجزء التاسع: دور المنصات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي

برأيك، ما هو الاتجاه الغالب لدور وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام المحلي في الانتخابات الأخيرة؟



تشير نتائج اجابات المبحوثين الى وجود اتجاه سلبي لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الانتخابات الاخيرة بواقع 24.8% وبنسبة اقل بقليل من اعتباره ايجابي في معظمه (22.6%) وهذا يشير الى انقسام في الاتجاه العام للمبحوثين حول اثر مواقع التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية وهو ما عبر عنه رأي المبحوثين بأنه تأثير مختلط اي ايجابي وسلبي بواقع 44.8%.

هل لاحظت وجود خطاب تحريضي أو حملات تشويه موجهة ضد مرشحين أو قوائم معينة عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟



تشير النتائج الى وجود ملاحظ لخطاب تحريضي أو حملات تشويه موجهة ضد مرشحين أو قوائم معينة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بواقع 60.9% مفصلة بالتساوي تقريبا بين درجة واسعة ودرجة اقل . بالمقابل فان عدم ملاحظة اي اتجاه تحريض من وجهة نظر المبحوثين كانت اقل بكثير بلغت نحو 31.9%. وهذه الاجابة مرتبطة بتأكيد اجابات السؤال السابق تقريبا بوجود اتجاه سلبي لدور مواقع التواصل الاجتماعي في الانتخابات الاخيرة حسب اجابات المبحوثين.

## الخاتمة

تؤكد نتائج هذا الاستطلاع أن الانتخابات البلدية الأخيرة، كما أُجريت في ظل نظام القائمة المفتوحة، لم تؤدِّ إلى تعزيز الوحدة المجتمعية أو الاستقرار السياسي المحلي، بل ارتبطت بتعميق الانقسامات الاجتماعية وتوسيع دائرة النزاعات العائلية والعشائرية. فحين ترس غالبية واضحة من المشاركين أن الانتخابات عززت الانقسام، ورفعت منسوب الولاءات العشائرية، وأضعفت الثقة بالقوائم المتنافسة، فإن ذلك يشير إلى اختلال بنيوي في قواعد التنافس الانتخابي المحلي، لعب نظام القائمة المفتوحة دورًا محوريًا في تغذيته.

كما تُظهر النتائج أن الأزمة لا تقتصر على السياق المجتمعي المحيط بالانتخابات، بل تمتد بوضوح إلى داخل القوائم الانتخابية نفسها؛ حيث أسهمت الخلافات الداخلية والضغوط المهيمنة في إضعاف الحوكمة الداخلية وتقويض ثقة الناخبين. ويؤكد ذلك أن المشكلة ليست فقط في "سلوك الناخب"، بل في البيئة السياسية والمؤسسية التي يفرضها النظام الانتخابي المعتمد.

ورغم تسجيل تحسّن نسبي في تمثيل الشباب والنساء، فإن هذا التحسّن، ولا سيما في ما يتعلق بالنساء، يبقى جزئيًا وشكليًا ما دام غير مقترن بتحريك فعلي للقرار الانتخابي من الضغوط العائلية والعشائرية، التي أظهرت النتائج أنها ما تزال فاعلة ومؤثرة بشكل واسع. وعليه، فإن رفع نسبة التمثيل النسائي، رغم أهميته، لم يترجم تلقائيًا إلى مشاركة سياسية حرة ومستقلة.

وبناءً على ما سبق، فإن الرسالة السياسية المركزية التي يحملها هذا الاستطلاع هي أن إصلاح العملية الانتخابية المحلية لا يمكن أن يقتصر على تحسين إجراءات الاقتراع أو زيادة نسب التمثيل، بل يتطلب مراجعة جذرية للنظام الانتخابي نفسه وللسياق الاجتماعي والسياسي الذي يعمل ضمنه. ويُبرز تفضيل الجمهور لتعديل النظام الانتخابي كأولوية أولى لتقليل التوترات، إلى جانب الحوارات المجتمعية وتعزيز دور المؤسسات المحلية، حاجة ملحة لإصلاح بنيوي شامل. دون ذلك، ستستمر أزمة الثقة، التي شكّلت السبب الأبرز لضعف المشاركة، وسيظل ثمن الانتخابات اجتماعيًا أعلى من مكاسبها التمثيلية.

- +970 22967930
- taawon4youth.org
- taawon@taawon4youth.org
- Ta'awon For
- Conflict
- Resolution



تعاون لحل الصراع  
Taawon for Conflict Resolution

جميع الحقوق محفوظة  
مؤسسة تعاون لحل الصراع  
يُمنع إعادة نشر أو استخدام أي جزء من هذا الإصدار دون الإشارة إلى المصدر.